«يوم الارض»، الانتفاضة الاولى

منذ انشاء الكيان الصهيوني (اسرائيل) في فلسطين، في العام ١٩٤٨، عمدت سلطات هذا الكيان التشريعية والتنفيذية الى مصادرة الاراضي العربية من أيدي اصحابها الاصليين، ونقل ملكيتها، بمختلف الوسائل، الى أيدي المهاجرين اليهود. وجرّاء هذه السياسة، فقد العرب، في اسرائيل، ما يزيد على الستين بالمئة من أراضيهم.

حتى آذار (مارس) ١٩٧٦، كانت السلطات الاسرائيلية تنظر الى العرب الفلسطينيين في اسرائيل على انهم مجموعة بشرية مهزومة وراضخة، بالامكان سلبها أراضيها وهويتها القومية، من جهة، ومن جهة أخرى رفضت الاعتراف بأن سياسة التمييز والقمع والاضطهاد ستصطدم بمعارضة شاملة من جانب السكان العرب. وساد، في حينه، الاعتقاد لدى تلك السلطات بأن أغلبية المواطنين العرب سوف تستمر في الخضوع والانتظار بهدوء لأية ايماءة من جانبها (**دافار**، ٤/٤/١٩٩١).

وفي مطلع العام ١٩٧٥، بدأت الحكومة الاسرائيلية تتحدث عن مخططات فعلية لتهويد الجليل. وأخذت وسائط الاعلام الصهيونية تكشف عن مشاريع جديدة لمصادرة ما تبقّى من الاراضي العربية في سائر انحاء البلاد.

على اثر ذلك، بدأ العمل، بمبادرة من الحزب الشيوعي والقوى الوطنية والتقدمية، للتصدي لهذه الهجمة بنضال شعبي أوسع، حيث شكّلت «لجنة مبادرة» بتاريخ ٢٩/٧/١٩٧٥، التي اجتمعت في حيفا، ووجّهت دعوة الى عقد اجتماع قطري موسّع. وقد عقد الاجتماع بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥، في مدينة الناصرة، وقرّر عقد مؤتمر شعبي للدفاع عن الارض.

عقد المؤتمر الشعبي بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٥، في الناصرة، وكان الاكبر في أوساط الجماهير العربية في اسرائيل حتى ذلك الحين. وعن هذا المؤتمر، انبثقت «اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية في اسرائيل»، فضمّت المئات من الشخصيات الوطنية.

عندما أعلنت الحكومة الاسرائيلية، رسمياً، مخطط «تهويد الجليل»، انطلقت «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» في معركة شعبية واسعة ضده، وقرّرت اعلان الاضراب العام بتاريخ الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، والقيام بتظاهرة احتجاجية عند الكنيست، في حال عدم تراجع الحكومة الاسرائيلية عن قرار مصادرة الاراضي (**الاتحاد**، حيفا، ٢٩/٣/١٩٩١).

ولمواجهة هذا التطوّر الجديد، بدأت السلطات الاسرائيلية، على الفور، بالعمل لافشال هذه المبادرة، فشُكِّلت لجنة توجيهية في حزب «العمل» الحاكم (ضمّت، آنذاك، رئيس الحكومة، اسحق رابين، ووزير الدفاع، شمعون بيرس، ورئيس الوكالة اليهودية، يوسف الموغ، والزعيمة التاريخية لحزب «العمل»، غولده مائير). وقد عقدت اللجنة اجتماعاً مطوّلاً، قرّرت، خلاله، الرد «بأقصى شدّة» على قرار الاضراب. واستطاعت، في اطار جهودها المكثّفة، تجنيد أغلبية بين صفوف رؤساء السلطات المحلية العربية ضد قرار الاضراب. لكن الحزب الشيوعي رفض القرار، وأعلن عن تمسّكه برغبة أغلبية المواطنين العرب لصالح تنفيذ الاضراب، ممّا حدا بالسلطات الاسرائيلية الى اصدار أوامر لقوات الامن الاسرائيلية لمنع قيام الاضراب بالقوة. فقامت، عشية «يوم الارض»، بحملة اعتقالات واسعة بين النشيطين العرب، ونشرت مجموعات كبيرة، مدجّجة بالسلاح، في القرى العربية، وفرضت نظام حظر التجوّل على ثلاث قرى في الجليل، هي سخنين وعرّابة ودير حنا. من جهة أخرى، هدّد ارباب العمل اليهود بطرد كل عامل عربي لا يحضر الى مكان عمله في «يوم الارض»؛ كما ساهمت في هذا الجهد كل